



كلمة سلطنة عُمان

أمام الدورة الثالثة والخمسين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيها

معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي

أمين عام وزارة خارجية سلطنة عمان

15 سبتمبر 2009م

كلمة سلطنة عُمان
أمام الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية
يلقيها

معالي السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدي،
أمين عام وزارة خارجية سلطنة عُمان
١٥ سبتمبر ٢٠٠٩

سعادة السفيرة Jennifer McMillan رئيسة الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام
للوكالة الدولية للطاقة الذرية،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بخالص التهاني لانتخابكم رئيساً للدورة الثالثة والخمسين
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أتقدم بالتهنئة لأعضاء المكتب
المنتخبين من قبل هذا المؤتمر مؤكداً ثقتنا في قدرتهم على تسيير أعمال هذه الدورة
التي نتمنى لها النجاح، وتحقيق النتائج المرجوة من خلال اتخاذ القرارات المناسبة
والضرورية في الظروف الراهنة، تجاه البنود المدرجة في جدول الأعمال. وكونوا
على يقين، سعادة الرئيسة، من أن وفد بلادي لن يدخر أي جهد وأنه على أتم الاستعداد
للتعاون معكم من أجل إنجاز أعمال هذه الدورة.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نهني مملكة كمبوديا على عودة انضمامها إلى الوكالة
الدولية، مرحبين في نفس الوقت بانضمام رواندا عضواً جديداً في هذه المنظمة.

أصحاب المعالي والسعادة الحضور وأعضاء الوفود المشاركة،

إنه لمن دواعي سروري واعتزازي أن أقف أمامكم اليوم لألقي أول كلمة لبلادي،
سلطنة عُمان، بوصفها عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعد استكمال كل
الإجراءات القانونية للانضمام إليها، والتي تمت في الخامس من فبراير ٢٠٠٩ م.

إن سلطنة عُمان، وهي تخطو خطواتها الأولى عضواً في الوكالة، تتطلع إلى التعاون
مع أمانة الوكالة ومع الدول الأعضاء، من أجل المساهمة البناءة والعمل معاً لتحقيق
الأهداف التي نص عليها النظام الأساسي للوكالة، متمثلة في "توسيع مساهمة الطاقة
الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع" نظراً للدور الهام الذي تلعبه
الطاقة النووية في الدفع بحركة التنمية، عبر استعمالاتها المتنوعة لتوليد الطاقة وتحلية
المياه وإنتاج الحرارة، وعبر تطبيقاتها المتعددة في مجالات الصناعة والطب والزراعة
وإدارة الموارد المائية والبيئة، وإلى غير ذلك. وفي ذات الإطار يعد مشروع
استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية في دول مجلس التعاون لدول الخليج
العربي من المشاريع الإقليمية المشتركة التي تدرج ضمن هذه الأهداف، كما نص
عليها النظام الأساسي للوكالة، فضلاً عن مشروع سلطنة عُمان الوطني في مجال

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والذي يهدف إلى تحقيق مزيد من الانتعاش الاقتصادي للتنمية المستدامة.

إن سلطنة عُمان، على غرار الدول الأعضاء الأخرى، تتطلع إلى التعاون مع الوكالة لتعزيز قدراتها الوطنية من أجل استخدام الطاقة النووية والتقنيات النووية لإيجاد حلول للقضايا والتحديات التي تواجهها في مسارها التنموي المستدام. فمباشرة وإثر انضمام سلطنة عُمان إلى الوكالة، قامت الدكتورة Ana Maria Cetto، نائبة المدير العام المسؤولة عن التعاون التقني، مع فريق من أمانة الوكالة، يضم أعضاء من مختلف الأقسام، بزيارة للسلطنة لاستقصاء الحقائق والتعرف على واقعها الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي ومخططاتها التنموية، ومدى استعمالات النظائر المشعة ومصادر الإشعاع، وكذلك البنية التحتية والفنية والقانونية، بالإضافة إلى البنية التحتية للأمان الإشعاعي. وقد أتاحت هذه الزيارة فرصة لوفد الوكالة للتعرف الأولي إلى احتياجات السلطنة في مختلف ميادين التطبيقات النووية. وتقدمت سلطنة عمان بعد ذلك للوكالة بمشاريع للتعاون التقني في ميادين الصحة البشرية والتخطيط للطاقة والأمان الإشعاعي.

إن هذه المشاريع الأولى للتعاون التقني بين الوكالة وسلطنة عمان تدخل ضمن إستراتيجية طويلة المدى وخطة متوسطة المدى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، نحن في صدد التحضير لهما، وهاتان سوف تمثلان حجر الأساس لوضع إطار للتعاون التقني بيننا.

سعادة الرئيسة،

إن التقرير السنوي للوكالة لسنة ٢٠٠٨م يوضح الأعمال التي قامت بها لتنفيذ برامجها المتعددة. وقد لاحظنا هنا أنه من ضمن العوامل التي تضمن نجاح برامج الوكالة وإيجابية مردودها على الدول الأعضاء المستفيدة منها، تتمثل في الشراكة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وعليه لا بد من تشجيع ودعم هذه الشراكة، نظراً لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأتي بتقنيات نووية يمكن تطبيقها في مجالات هي من اختصاص منظمات دولية أخرى. فقد تلقينا بكل سرور في شهر مايو من هذا العام، خير انطلاق البرنامج المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية للتصدي لداء السرطان. إن هذه الشراكة بين المنظمين تضمن تنسيقاً شاملاً للطرق المتبعة لاكتشاف وتشخيص ومعالجة هذا الداء بمختلف أنواعه ومراحله. وتطمح بلادي إلى الاستفادة من هذا البرنامج المشترك لمعالجة السرطان، من منظور أنه يشكل أحد الأمراض التي تزداد بشكل سنوي في العالم.

كما إننا قد طالعنا بارتياح في التقرير السنوي للوكالة، إلغاء الإشعاع الذي وجهته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة السنة الماضية بالانسحاب من القسم المشترك

بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتطبيقات النووية في مجال الغذاء والزراعة. إننا نرحب باستمرار هذه الشراكة التي دامت خمسة وأربعين عاماً حيث يعول عليها لمعالجة أزمة الغذاء حول العالم ولضمان الأمن الغذائي لكل البلدان والنهوض بأهداف الألفية للحد من الفقر. إن القسم المشترك بين المنظمتين قد قام بأعمال ريادية في استعمال التقنيات النووية لزيادة إنتاجية المحاصيل ومقاومة الآفات الزراعية وتطوير آليات التحكم في الأمراض الحيوانية المعدية. إن هذه الشراكة بين منطمتين تابعتين لنظام الأمم المتحدة منفردة في نوعها وتحتاج إلى دعمنا وتشجيعنا الدائم والمستمر. كما إننا ندعو كافة الدول وخاصة الدول الصناعية لمضاعفة استثماراتها البحثية في مجال الزراعة وتوفير الغذاء بأقل تكلفة وذلك لدعم الاستقرار والتعاون الدولي.

سعادة الرئيسة،

انطلاقاً من قناعتنا بأنه لا يمكن الاستفادة القصوى من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية إلا إذا توفرت كل شروط الأمان والأمن الإشعاعي والنووي، فإننا نؤكد على أهمية برامج الوكالة في مجال الأمان والأمان، بحكم أنها إحدى الركائز التي تقوم عليها أعمال الوكالة. والدليل على ذلك إصدار أكثر من مائتي وثيقة لمقاييس الأمان منذ أن أصدرت الوكالة أول وثيقة لمقاييس الأمان في السنة ١٩٥٨م بعنوان "التعاون الأمان مع النظائر المشعة" والتي أصبحت المرجع الأساسي لكل الدول الأعضاء. إن سلطنة عُمان تؤكد اهتمامها والتزامها بتطبيق نظام أمان إشعاعي متكامل يركز على مقاييس الأمان للوكالة ويستند إليها في تشريعاته.

كما أود إفادتكم بأن بلادي بصدد دراسة الصكوك الملزمة وغير الملزمة الواردة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي صدرت تحت رعايتها، وذلك من أجل النهوض بنظام إشعاعي وطني سليم، وفقاً لمعايير الوكالة. ويسعدنا أن نحكم علماً بأن سلطنة عُمان قد انضمت منذ ٨ أغسطس ٢٠٠٩ إلى "اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي" و "اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي"، وإننا نتطلع إلى التعاون مع الدول الأعضاء وأمانة الوكالة في هذا الميدان.

سعادة الرئيسة،

إن التزامنا بالسلام والأمن النووي التزام جوهري واستراتيجي في آن معاً، إذ لا بد من أن يسود الأمان والسلام والاستقرار كل أنحاء العالم بدون استثناء. فتلك رغبة جميع الشعوب، وعلى كل الدول أن تتحمل مسؤولياتها الكاملة في هذا الصدد. ومن المؤشرات الإيجابية التي تدعو إلى التفاؤل في هذا المجال، نبأ دخول الاتفاقية التي تجعل من أفريقيا قارة خالية من الأسلحة النووية، حيز التنفيذ، وذلك منذ ١٥ يوليو من هذا العام. فهذه الاتفاقية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الأخرى التي تغطي الأراضي الموجودة في كل من جنوب القارة الأمريكية وجنوب المحيط الهادي والجنوب الشرقي لآسيا وأنتاركتيكا، تجعل من أراضي النصف الجنوبي للكرة الأرضية منطقة خالية من

الأسلحة النووية. ونأمل أن تكون كل الكرة الأرضية وكل محيطها الفضائي مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية.

إن هناك مناطق أخرى في العالم لم يسعفها الحظ في الظرف الراهن أن تتمتع بسلام والأمن الضروريين لنموها وازدهار شعوبها. وإذ نحن نرحب بكل المبادرات التي أعلن عنها مؤخراً للتخلص من الأسلحة النووية، وذلك طبقاً لما تنص عليه معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فإننا ندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكل دول منطقة الشرق الأوسط أن تتكاتف جهودها لجعل هذه المنطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك انطلاقاً من تطبيق نظام الضمانات الشاملة للوكالة على كافة المنشآت النووية في المنطقة، علماً بأن ذلك يتطلب انضمام كل دول المنطقة بدون استثناء إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى ضرورة وأهمية أن تخضع إسرائيل منشآتها النووية تحت نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سعادة الرئيسة،

إننا ننوه بالجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة لإقامة منتدى لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ونرى أنه لا بد من توفر المقومات الأساسية لهذا المنتدى، ابتداءً من انضمام كل دول المنطقة إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وتطبيق الضمانات الشاملة على كل المنشآت، ومن ثم وضع جدول أعمال واضح ومحدد يواكب أهداف المنتدى ويدعم السبل التي من شأنها أن تكفل نجاحه.

سعادة الرئيسة،

أغتتم هذه الفرصة لأعبر لمعالي الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، عن أسمي عبارات تقديرنا وامتناننا لكل الأعمال التي قام بها والجهود الحثيثة التي بذلها طيلة فترة عمله بالوكالة، وقيادته الحكيمة للنهوض بكل أعمال ومهام الوكالة بكل نزاهة وإخلاص، خدمة للإنسانية جمعاء. ولم يدخر الدكتور محمد البرادعي أي جهد يدفع أعمال الوكالة إلى الأمام بصورة متزنة، عبر ركانزها الثلاث من تكنولوجيا نووية وأمان نووي وضمانات. وخير دليل على عرفان المجتمع الدولي لنشاط الدكتور محمد البرادعي، هو حصوله على جائزة نوبل للسلام، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في عام ٢٠٠٥م.

وفي الختام نود أن نعبر عن خالص التهاني لسعادة السفير Yukiya Amano لتعيينه مديراً عاماً جديداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنين له كل التوفيق والنجاح في أداء مهمته في توظيف الذرة خدمة للتنمية المستدامة وللسلام العالمي، مؤكداً له استعدادنا التام للتعاون معه ومساندته.

وشكراً